

الأخلاقيات الطبية بين الحكمة والطائفية

بقلم الدكتور فؤاد البستاني

أمين عام اللجنة الاستشارية الوطنية اللبنانية للأخلاقيات

عضو في اللجنة الدولية للأخلاقيات في الأونيسكو

منذ بضعة عقود وتتواصل ثورة علوم الأحياء. وإن كانت تطبيقاتها لا تطل واقعيًا أكثرية المواطنين حتى الآن، فعودها وأخطارها تعيننا جميعًا. إنَّ تطوّر البيوتكنولوجيا قد يغيّر الإنسانية بطبيعتها كما لم يسبق أن حصل.

وإن لطلما كان هدف العلوم الطبية محاولة تحرير أو حماية الإنسان من عبديّات عديدة مرتبطة بالطبيعة أو بالصدفة - الحوادث، الأمراض، الألم، التقدّم في السن، الموت - فمقاومة هذه الصعوبات على وشك أن تتجاوز مرحلة حاسمة. بالفعل، بإمكان التقنيّات اليوم أن تؤثر مباشرةً على الكائن الحيّ، وعلى الإنسان، وعلى الحياة، لتغيّرهم جزريًا. فمن شاف، يدّعي الطبيب التحوّل الى خالق. فمع امكانية قراءة الجينوم، وتقدّم فحوصات ما قبل الولادة، والتقنيّات المساعدة للانجاب، والتلاعب بالرصيد الجيني، وزرع الاعضاء، وإعادة تكوين الأعضاء والأنسجة، أصبحت جميع الامور التي كانت تخرج عن سيطرة الطب ممكنة وتضع المجتمع أمام خيارات أخلاقيّة صعبة وجازمة.

وهذا التقدّم في العلوم يحمل في طيّه آمالاً كبيرة بالشفاء وتحسين مستوى المعيشة ومعدّل الحياة. ولكن، إلى أي حدّ ستكون هذه الحسنات التي يحملها العلم متناسقة مع إنسانيّة متنوّعة وحرّة؟ وإلى أي حدّ يمكن لهذه التحسينات المذهلة أن تتقدّم من دون أن تمسّ بالطابع الفريد لكلّ كائن؟ وإلى أين يمكننا الوصول من دون أن نجعل من جسم الإنسان آلة، أو شيء، أو سلعة؟

إذا، من خلال هذا التساؤل، يمكننا أن نلاحظ أنّ البحث والاكتشافات البيولوجيّة الطبيّة تثير مسائل أخلاقيّة واجتماعيّة وقانونيّة لا يمكنها حلّها بنفسها، وذلك لأن العلم ينتمي إلى حقل الممكن وليس إلى حقل المشروع أو المستحبّ به. فلا وجود للأخلاقيات في العلم. والبحث العلمي، بمفهومه الحصري، لا يعرف قوانين أو حدود الا تلك الخاصة بتطوّره ونجاحه. فيعود إذاً للمجتمعات ولدول القانون، كما وللمجتمع الدولي أن تضع حدوداً للبحث وأن تقرضها كما أنّه يجب عليها أن تحدّد قواعد وقيود كي تحمي خصوصية وكرامة الإنسان المنصوص عليها في الدساتير كلّها وهذا لمواجهة تعطش الباحثين وشهوة الصنّاعيين. ومن هنا نشأت الأخلاقيّات الطبية أو اخلاقيات علوم الاحياء. والاخلاقيات هي علم جديد يبقى خلال القرن الحادي والعشرين في قلب جميع النقاشات السياسية والاجتماعية.

وللأخلاقيات مجال عمل واسع انفتح منذ حوالي ثلاثين سنة ولا يزال يتوسّع. وولدت الأخلاقيات من تساؤلات يطرحها تطوّر العلم على الإنسان، فتحاول الأخلاقيات إذاً أن تحدّد ما يمكننا فعله، وما يجب علينا فعله وما لا يجب علينا فعله، أي درس الانتقال من المعرفة إلى التّطبيق.

ولا يمكن لعلم كهذا أن يتوافق مع عزلة الفكر ونبذ الآخرين. التفكير الأخلاقي لا يمكنه أن ينحصر ضمن حدود معيّنة أو بلد ما. فالانفتاح ضروري لمواجهات مفيدة. فأصبحت الأخلاقيات تدريجياً وسيلة إنتشار أساسية لتقافة روحية وزمنية. والتفاعل العالمي الواسع للتفكير الأخلاقي يجعل مسائلها ورهانها أكثر تعقيداً بما يتعلّق بالقواعد الاساسية والانظمة. حصر الأخلاقيات الطبية يعني تشويهها، فمن الضروري لكلّ بلد معرفة ماذا يحصل في هذا المجال في بلد آخر.

ويمكننا تفسير المناقشات الحادة في مجال الأخلاقيات بطبيعة التساؤلات التي تنبثق منها: فهذا الموضوع يثير علاقتنا بالحياة والموت، وحماية الكرامة الإنسانية، كما وقلق دائم حيال ما نسميه "السلطة العلميّة". وينعكس هذا القلق من خلال التساؤل التالي: إلى أيّ حدّ يمكن للباحث أو للطبيب أن يتصرّفا بمستقبلنا كبشر؟ وإلى أين يمكنهما التوصل في تجربة يجيزها العلم لهما مع أنّها تعيننا جميعنا؟ وهذا الإستفهام حادّ لدرجة أنّه في مجتمعاتنا الحديثة، ذات المبادئ غير الثابتة، ما من اختبار يبدو مستبعداً عن حقل التجربة البشرية. أيجب تشريع ما يسمح العلم والطبيعة القيام به؟ أو يجب، على العكس، تحقير اي تقدم علمي كلّما كان ذلك في مصلحة السلطات السياسيّة أو الدينيّة؟ وهل يمكن لبلد، عندما تكون ديانة الدولة موجودة في دستوره، أن يخضع لقرارات الهيئات الدوليّة المنبثقة من توافق يُزعم بأنّه شامل؟

وازاء هذه التساؤلات والتحدّيات، المهم أن نعلم من يراقب وكيف ستوضع حدود البحث وتطبيق نتائجه من الآن فصاعداً. فيقول البعض إنه يجب الخضوع لضمير "العلماء"! وآخرون يفضلون اللجوء إلى السلطات التشريعيّة في كلّ بلد! وآخرون يلوّحون بالقنود العقائديّة الدينيّة! بالتالي، بما أنّ هذه الأسئلة تثير اهتمام الفرد بقدر ما تثير اهتمام المجتمع وحتى الإنسانية بأكملها، فأكثرية الدول، العلمانيّة والديمقراطيّة، تعترف بأنّه لا يمكن وضع حدود للتجربة إلّا بموجب قرارات عامّة وديمقراطيّة، أي صادرة عن هيئات تعدديّة ومتعدّدة الإختصاصات تركز على المداولات، والحوار، والتوافق. ومن هنا نشأت لجان الأخلاقيات الطبية الاستشارية.

وهناك سؤال يطرح نفسه في بلدنا. وهو طبعاً السؤال الأساسي بالنسبة لنا: هل للأخلاقيات وتساؤلاتها مسلك سهل في لبنان؟ فكيف يمكننا إعتقاد علم يبقى أحد أهم أهدافه التنظيم الاجتماعي اللاسي واللا مذهب في بلد كلبان يتميّز بنظامه السياسي، وأنظمتها المدنية، وثقافته، ومذاهبه التي تجتازها حالياً حركات دينية متطرفة؟ إضافة إلى ذلك، العوائق والقيود الناجمة عن الأوضاع السياسية، والإجتماعية، والإقتصادية الإقليمية التي تحد من امكانيات الحوار بين المجتمعات والحضارات والاديان.

فكيف يمكن لهيئة تعددية وطنية لبنانية، أسست في أيار 2001 بقرار من رئيس مجلس الوزراء، والمؤلفة من رجال قانون، وإختصاصيين في علم الاجتماع، وأطباء، وباحثين، وفلاسفة، ورجال دين، أن تبرز، في بلدنا وفي هذه الظروف، قاعدة مبادئ أساسية تعترف بها كل مكونات مجتمعنا التي لها وجهات نظر أخلاقية مختلفة، وأحياناً متناقضة حيال التطور العلمي. وذلك بصرف النظر عن غياب القوانين التي تتعلق بهذه الميادين، وعن التساهل الإداري الذي يخفقنا، وعن النقص شبه التام في الرقابة المهنية. هل سيمكننا العمل في مجال الأخلاقيات الطبية في وسط علماني منفتح؟ أو هل اننا سنضطر إلى العمل ضمن بيئة محمية ورجعية، متسمة بالمذهبية؟ وبالتالي، أيمكننا، في لبنان، أن نضع أسس ما نسميه "الأخلاقيات العلمانية"، أخلاقيات معدة للانسان وفقاً لمعايير دولية مقبولة؟

في بلدنا التي تنتزع فيها الاعترافات الدينية والمصالح المالية والطائفية من أعلى برج بابل، يتعين علينا التمتع في اطار أي نقاش يدور حول الاخلاقيات الطبية بحكمة يسودها الصبر والحذر وشيء من الجسارة. على المشترع والمسؤول السياسي والسلطات الدينية التيقظ والرد بسرعة على التوصيات ومشاريع القوانين التي تقترحها اللجنة اللبنانية علماً أن البحث العلمي أسرع من القانون، مما يؤدي الى بروز فجوة خطيرة بين الواقع والقانون الرامي الى تنظيمه. وفي الوقت التي تتناقش فيه برلمانات جميع الدول الديمقراطية وتضع فيه التشريعات، لا يزال المسؤولون في بلدنا مترددين كما ولو ان المشاكل الطبية الاخلاقية لا تشكل أولوية وطنية. فهم معتادون على تجاهل بعض الممارسات التعسفية التي غالباً ما لا تكون قانونية ويحتمون وراء غطاء طائفهم وإن كانوا يعلمون انها تتعرض للانتهاك بصورة مستمرة يومية. وبما أنه لا يمكن للأخلاقيات أن تتقل من خلال هيئات تفتقر الى المرونة، مهما كانت أهميتها، فكان علينا أن نحقق، منذ انشاء لجتنا، عملاً يترك مكاناً لمبادرة كل منا ولحكمة الجميع.

قدمت لجنة الاخلاقيات اللبنانية، بعد دراسة القوانين والمراسيم النافذة واستشارة النقابات والجمعيات العلمية والشخصيات الدينية والإختصاصيين، توصيات ومشاريع قوانين إلى الوزارات المعنية حول المواضيع التالية: حقوق المريض، الفحوصات الجينية، المساعدة

الطبية على الإنجاب، تشكيل لجان الاخلاقيات للبحث في المستشفيات، الخ... إلا أنها لم تصدر بعد، ما سيؤدي إلى ترسيخ الممارسات التعسفية التي ستتجلى عواقبها الوخيمة في بضع سنوات. فهل يجب أن نقبل ان يولد في بلدنا أطفال مصابون بالتلاسيما دون التحرك؟ هل يجب القبول بتجارة الأعضاء التي نتحدث عنها الصحف؟ وهل يجب التساهل حيال الفحوصات الجينية غير المنظمة للأبوة مع جميع المآسي التي تنتج عنها؟ وهل يعتبر الإجهاض في مستشفياتنا وعياداتنا جرماً مع انه يمارس؟ الخ...

قد نكون أكفاء إن كنا لا نرى ما هو مائل أمامنا. هذا إن كان لنا أعين ترى، نحن الذين نحاول أن نكون كالسيكلوب بعينه الوحيدة المغمضة! يمكننا أن نرفع ببطء جفن هذه العين الوحيدة ليدخل عبرها بصيص نور يحرق فينا جذور الخبث.

تعد الأخلاقيات الطبية وقوانينها أفضل ضمانة لإنسانيتنا والوسيلة الأفضل للتعبير عن إرادتنا في ارساء شروط "عيشنا المشترك". فالأخلاقيات الطبية تبحث في الحد الذي تبدأ عنده إنسانيتنا وفي الحد الذي تنتهي عنده هذه الأخيرة. حتى وإن كانت تتغذى من تجاوزاتنا العلمية، إلا أنها تساعدنا على الحؤول دون انتقال الإنسان من ظلمة العصور إلى ... عصر الظلمة.